الأمم المتحدة

A/74/737/Add.9

الجمعية العامة

Distr.: General
30 April 2020
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والسبعون

البند 160 (ب) من جدول الأعمال

تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط: قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019 والميزانية المقترحة للقوة المؤقتة للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

اعتمادات الفترة 2019/2018	700 406 474 دولار
نفقات الفترة 2019/2018	900 375 474 دولار
الرصيد الحر للفترة 2019/2018	800 30 دولار
اعتمادات الفترة 2020/2019	600 102 480 دولار
النفقات المتوقعة للفترة 2020/2019[أ]	600 102 480 دولار
النقصان المتوقع أو الزيادة المتوقعة في نفقات الفترة 2020/2019	صفر دولار
المبلغ الذي يقترح الأمين العام اعتماده للفترة 2021/2020	500 608 483 دولار
التعديل الذي توصي به اللجنة الاستشارية للفترة 2021/2020	(400 659 1 دولار)
المبلغ الذي توصي اللجنة الاستشارية باعتماده للفترة 2021/2020	100 949 481 دولار

(أ) التقديرات في 29 شباط/فبراير 2020.

050520 050520 20-06252 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - اجتمعت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، أثناء نظرها في تمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القوة المؤقتة)، بممثلين عن الأمين العام قدَّموا لها معلومات وإيضاحات إضافية، اختتموها بردود خطية وردت في 24 نيسان/أبريل 2020. وترد تعليقات اللجنة الاستشارية وتوصياتها بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام في تقريرها (A/74/737)، ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة وتوصياتها المتعلقة بالنتائج التي خلص إليها مجلس مراجعي الحسابات وتوصياته بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019 في تقريرها ذي الصلة (A/74/806).

ثانيا - تقرير أداء الميزانية للفترة من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019

2 - اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها 299/72، مبلغا إجماليه 000 406 474 دولار (صافيه 500 547 461 دولار) للإنفاق على القوة المؤقتة للفترة من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019. وبلغ مجموع نفقات الفترة مبلغا إجماليه 900 375 474 دولار (صافيه 300 607 460 دولار)، ليعكس معدلا لتنفيذ للميزانية قدره 99,99 في المائة. ويمثل الرصيد الحر الناشئ عن ذلك، البالغ 800 30 دولار بالقيمة الإجمالية، نسبة 0,01 في المائة من إجمالي مستوى الموارد المعتمدة للفترة ويعكس الأثر المشترك لما يلي: (أ) انخفاض النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (بمبلغ 600 969 600 دولار، أي بنسبة 0,3 في المائة) وبند التكاليف التشغيلية (بمبلغ 600 388 2 دولار، أي بنسبة 6,1 في المائة)؛ (ب) ارتفاع النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت بند الموظفين المدنيين (بمبلغ 400 327 3 دولار، أي بنسبة 3,6 في المائة). ويرد تحليل مفصَّل للفروق في الفرع الرابع من تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية القوة للفترة 2019/2018 (A/74/675).

3 - وخلال الفترة 2019/2018، أعيد توزيع مبلغ مجموعه 000 328 3 دولار بسبب زيادة الاحتياجات المتعلقة بتكاليف الموظفين الوطنيين إلى المجموعة الثانية (الموظفون المدنيون)، يتألف من 000 970 دولار من المجموعة الأولى (الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة) و 000 358 2 دولار من المجموعة الثالثة (التكاليف التشغيلية). وكما هو مبين أيضا في تقرير أداء الميزانية، أتيحت إمكانية إعادة التوزيع من المجموعة الأولى بسبب ارتفاع متوسط معدل الشغور الفعلي لأفراد الوحدات العسكرية، وانخفاض المعدل الفعلي لسداد تكاليف الاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات، وانخفاض متوسط الحد الأقصى الفعلي لسعر حصص الإعاشة. وأتيحت إمكانية إعادة التوزيع من المجموعة الثالثة عن طريق إرجاء اقتناء معدات ومواد وبعض الخدمات (المرجع نفسه، الفقرة 28).

4 - وفيما يتعلق بنقل 22 مركبة من بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية إلى القوة المؤقتة خلال الفترة 2019/2018 (انظر أيضا الفقرة 17 (د) أدناه)، أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن نفقات الشحن البالغة 265,99 58 دولارا سُجلت في البيانات المالية للقوة، وأن عملية النقل سُجلت في بعثة الاستفتاء تحت بند "نقل معدات مستهلكة" حيث قُيد رصيد دائن في حساب الأصول الثابتة بمبلغ 848,80 32 دولارا للمركبة الواحدة يقابله رصيدٌ مدين في حساب الاستهلاك المتراكم بنفس المبلغ للمركبة الواحدة، نظرا لأن المركبات كانت بالفعل مستهلكة تماما في وقت النقل. وعلاوة على ذلك، سُجلت في البيانات المالية للقوة المؤقتة عملية نقل المركبات الـ 22 باعتبارها إضافة إلى الأصول الثابتة بمبلغ

848,80 32 دولارا للمركبة الواحدة مع قيد رصيد دائن مقابل في حساب الاستهلاك المتراكم، يعادل قيمة دفترية صافية قدرها صفر، بما يعكس الاستهلاك الكامل للمركبات في وقت النقل.

ثالثا - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

5 - فيما يتعلق بالنفقات الحالية والمتوقعة للفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020، أُبلِغت اللجنة الاستشارية بأنه في 29 شباط/فبراير 2020، بلغت النفقات 300 464 427 دولار. وفي نهاية الفترة المالية، سيعادل مجموع النفقات المقدرة الاعتماد البالغ 600 102 480 دولار، مما سيُسفر عن الاستخدام الكامل المتوقع للموارد المعتمدة.

6 - وأُبلِغَت اللجنة الاستشارية بأنه في 29 شباط/فبراير 2020، كان مجموع المبالغ التي قُسِّمت على الدول الأعضاء كأنصبة مقررة لتغطية تكاليف القوة المؤقتة منذ إنشائها قد بلغ 000 931 936 9 دولار. وبلغت المدفوعات التي وردت حتى 31 كانون الثاني/يناير 2020 ما قدره 000 743 629 9 دولار، لينشأ رصيد حر قدره 000 188 307 دولار. وحتى 29 شباط/فبراير 2020، بلغت الموارد النقدية المتاحة للقوة 000 711 133 دولار، وهو ما كان كافيا لتغطية احتياطي التشغيل لثلاثة أشهر وقدره 000 507 89 دولار (باستثناء المبالغ المسددة إلى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة). وأُبلغت اللجنة أيضا بأنه في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، كان الرصيد غير المسدد للمعدات المملوكة للوحدات يبلغ 100 048 26 دولار. وأبلغت اللجنة كذلك بأنه في تاريخ 29 شباط/فبراير 2020 كان قد سُدِّد مبلغ قدره 000 972 22 دولار لتسوية 203 مطالبات تتعلق بتعويضات الوفاة والعجز منذ إنشاء القوة، وكانت توجد 12 مطالبة قيد التسوية. **وتأمل اللجنة أن تُسوّى المطالبات التي لم يبت فيها بعد على وجه السرعة.**

رابعا - الميزانية المقترحة للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021

ألف - الولاية وافتراضات التخطيط

7 - أنشأ مجلس الأمن ولاية القوة المؤقتة في قراريه 425 (1978) و 426 (1978)، ومددها في الآونة الأخيرة، حتى 31 آب/أغسطس 2020، في القرار 2485 (2019). ويرد موجز لافتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة التي ستضطلع بها القوة المؤقتة للفترة 2021/2020 في الفرع الأول باء من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة للقوة لتلك الفترة (A/74/713).

باء - الاحتياجات من الموارد

الموارد المالية[1]

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	النفقات (2019/2018)	المخصصات (2020/2019)	تقديرات التكاليف (2021/2020)	الفرق المبلغ	الفرق النسبة المئوية
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	342 269,9	344 856,6	342 443,0	(2 413,6)	(0,7)
الموظفون المدنيون	95 584,0	92 796,0	95 653,0	2 857,0	3,1
التكاليف التشغيلية	36 521,8	42 450,0	45 512,5	3 062,5	7,2
إجمالي الاحتياجات	**474 375,7**	**480 102,6**	**483 608,5**	**3 505,9**	**0,7**

1 - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

الفئة	الوظائف المأذون بها للفترة 2020/2019[أ]	الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020	الفرق
أفراد الوحدات العسكرية	15 000	15 000	-

(أ) تمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به.

8 - تبلغ الموارد المقترحة لتغطية تكاليف أفراد الوحدات العسكرية للفترة 2021/2020 ما قدره 342 443 000 دولار، وهو ما يمثل نقصانا قدره 600 413 2 دولار، أو بنسبة 0,7 في المائة، مقارنة بمخصصات الفترة 2020/2019. ويعزى النقصان أساسا إلى تطبيق عامل تأخير نشر أعلى قدره 32,3 في المائة، مقارنةً بمعدل 31,4 في المائة للفترة 2020/2019، وتخفيض الحد الأقصى لسعر نصيب الفرد من حصص الإعاشة، نتيجة للحصول على أسعار أنسب من البائع الجديد. وهذا الانخفاض في الاحتياجات تقابله جزئيا زيادةٌ في الاحتياجات المتعلقة بعمليات الوحدات البحرية بسبب نشر ست سفن بحرية مقارنة بخمس سابقا، وارتفاع سعر الساعة للرحلات الجوية المستأجرة، والتكاليف المتصلة بالمعدات المملوكة للوحدات بسبب إعادة إحدى الوحدات العسكرية إلى الوطن (المرجع نفسه، الفقرتان 58 و 59).

9 - **وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتصلة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.**

(1) ترد معلومات مفصلة عن الموارد المالية المقترحة وتحليل للفروق في الفرعين الثاني والثالث من الميزانية المقترحة.

2 - الموظفون المدنيون

الفئة	*الوظائف المعتمدة لعام 2020/2019*	*الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020*	*الفرق*
الوظائف			
الموظفون الدوليون	256	256	-
الموظفون الفنيون الوطنيون	48	48	-
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	585	585	-
المجموع	**889**	**889**	-

10 - يصل مبلغ الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الموظفين المدنيين في الفترة 2021/2020 إلى 000 653 95 دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها 000 857 2 دولار، أو بنسبة 3,1 في المائة، مقارنة بمخصصات الفترة 2020/2019. ويشير الأمين العام إلى أن هذه الزيادة تعزى بالأساس إلى ارتفاع معدلات مرتبات الموظفين الدوليين والوطنيين على أساس جدول المرتبات المنقح، وتطبيق معدلي شواغر أدنى في حالة الموظفين الوطنيين قدرهما 10,4 في المائة للموظفين الفنيين الوطنيين و 7,2 في المائة لموظفي فئة الخدمات العامة الوطنية، مقارنة بمعدلي 15,0 و 8,0 في المائة، على التوالي، المطبقين في الفترة 2020/2019 (المرجع نفسه، الفقرتان 60 و 61؛ انظر أيضا الفقرتين 13 و 14 أدناه).

التوصيات المتعلقة بالوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة

11 - بالنسبة للفترة 2021/2020، يقترح في المجموع 889 وظيفة مدنية ثابتة ومؤقتة، تتألف من 256 وظيفة دولية و 633 وظيفة ثابتة لموظفين وطنيين (48 لموظفين فنيين وطنيين و 585 لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة)، وهو أمر لم يتغير عن الفترة 2020/2019.

12 - وكما هو مبين في تقرير الأمين العام، تعكس المقترحات المتعلقة بملاك الموظفين عملية نقل، من مكتب رئيس البعثة/قائد القوة في عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة لما يلي: (أ) وحدة مجلس التحقيق، بوظيفتيها الثابتتين (لموظف واحد من فئة الخدمة الميدانية وموظف واحد من فئة الخدمات العامة الوطنية)، إلى المكتب المباشر لرئيس البعثة/قائد القوة لتحسين الرقابة والمساءلة بشأن مسائل التحقيق وتقليص عدد القضايا المتراكمة (المرجع نفسه، الفقرات 32 و 34 و 36)؛ (ب) الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بوظائفها الثابتة الخمس (1 ف-4، و 1 ف-3، و 1 موظف فني وطني، و 2 من فئة الخدمات العامة الوطنية) إلى قسم الخدمات الطبية ضمن مكتب إدارة تقديم الخدمات في إطار عنصر الدعم، في سياق مواءمة هياكل دعم البعثة (المرجع نفسه، الفقرتان 35 و 42).

معدلات الشغور والوظائف الشاغرة

13 - يتضمن الجدول أدناه موجزا لمعدلات الشغور فيما يخص الموظفين المدنيين.

معدلات الشغور

(بالنسبة المئوية)

	2019/2018		*2020/2019*			*2021/2020*
	المعدل المدرج في الميزانية	*المعدل الفعلي*	*المعدل المدرج في الميزانية*	*متوسط معدل الشغور الفعلي في الفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 29 شباط/فبراير 2020*	*معدل الشغور الفعلي في 29 شباط/فبراير 2020*	*معدل الشغور المقترح*
الموظفون الدوليون	6,0	5,9	5,5	7,0	8,2	5,5
الموظفون الفنيون الوطنيون	25,5	14,3	15,0	8,3	8,3	10,4
الموظفون من فئة الخدمات العامة الوطنية	7,0	7,0	8,0	7,2	7,7	7,2

14 - وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن معدل الشغور المقترح البالغ 5,5 في المائة للموظفين الدوليين يأخذ في الاعتبار الانتهاء المتوقع من عملية التوظيف وإلحاق خمسة موظفين دوليين بحلول أيار/مايو 2020، وهو الوقت الذي يتوقع تحقيق المعدل المذكور أعلاه. وأُبلغت اللجنة أيضا بأن 47 وظيفة كانت شاغرة حتى 20 نيسان/أبريل 2020 (1 ف-5، و 1 ف-3، و 4 من فئة الخدمة الميدانية (الرتبة 5، و 4 موظفين فنيين وطنيين، و 37 من فئة الخدمات العامة الوطنية). وأُبلغت اللجنة أيضاً بأن سبع وظائف ظلت شاغرة لأكثر من سنتين وأن عملية التوظيف لشغل الوظائف الست التالية في المرحلة النهائية: وظيفة واحدة لموظف مساعد لشؤون المالية والميزانية (موظف فني وطني)؛ ووظيفة واحدة لمساعد للموارد البشرية (من فئة الخدمات العامة الوطنية)؛ ووظيفة واحدة لكهربائي (من فئة الخدمات العامة الوطنية)؛ ووظيفة واحدة لمساعد فني لشؤون الاتصالات السلكية واللاسلكية (من فئة الخدمات العامة الوطنية)؛ ووظيفتان لمساعد معني بالأمن الميداني (من فئة الخدمات العامة الوطنية). وأُبلغت اللجنة كذلك بأنه يجري حاليا تقييم طلبات المرشحين المتقدمين لشغل الوظيفة السابعة، لموظف واحد لشؤون الإعلام (موظف فني وطني). **وتؤكد اللجنة الاستشارية من جديد أنه ينبغي استعراض استمرار الحاجة إلى الوظائف التي تظل شاغرة لمدة سنتين أو أكثر وإما اقتراح استبقائها مع تقديم تبريرات لذلك أو إلغائها في الميزانيات المقترحة التالية (A/73/755/Add.2، الفقرة 18، و A/69/839، الفقرة 67؛ انظر أيضا قرار الجمعية العامة 264/66). وفيما يتعلق بالوظائف الحالية التي ظلت شاغرة لفترة طويلة، توصي اللجنة بإلغاء وظيفة موظف شؤون الإعلام (موظف فني وطني) المذكورة أعلاه التي ظلت شاغرة منذ شباط/فبراير 2017 وهي في مرحلة مبكرة من مراحل التوظيف.**

15 - **وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصيتها الواردة في الفقرة 14 أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام بخصوص الموظفين المدنيين. وينبغي تبعاً لذلك تعديل أي تكاليف تشغيلية ذات صلة بهذا البند.**

3 - التكاليف التشغيلية

(بدولارات الولايات المتحدة)

الفئة	*مخصصات الفترة 2020/2019*	*الموارد المقترحة للفترة 2021/2020*	*الفرق*
أفراد الوحدات العسكرية	42 450 000	45 512 500	3 062 500

16 - تعكس الزيادة المقترحة للفترة 2021/2020 ما يلي: (أ) عدم حدوث تغييرات في الموارد تحت بندي السفر في مهام رسمية والمشاريع السريعة الأثر؛ (ب) زيادات تحت بنود الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية، والمرافق والبنى التحتية، والنقل البري، والعمليات الجوية، والعمليات البحرية، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى؛ (ج) نقصان تحت بند الخدمات الطبية (A/74/713، الفرعان الثاني والثالث).

17 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المعلومات المقدمة فيما يتعلق ببعض الاحتياجات المقترحة من الموارد للفترة 2021/2020، تبين نقصا في الإنفاق في الفترة 2019/2018 وفي الأشهر السبعة الأولى من الفترة 2020/2019. كما أنه في بعض الحالات، لم تتلق اللجنة معلومات مقنعة لتبرير المستوى المقترح للموارد للفترة 2021/2020. **وفي حين تفهم اللجنة الاستشارية أن الموارد أعيد توزيعها بسبب إعادة ترتيب الأولويات خلال فترة الأداء (انظر الفقرة 3 أعلاه)، فإنها ترى، استنادا إلى استعراضها للموارد المقترحة ونمط الإنفاق في فترة الأداء والفترة الحالية، أن الاحتياجات المقترحة لفئات الإنفاق التالية غير مبررة تماما:**

(أ) *الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية*: بالنسبة للفترة 2019/2018، بلغت النفقات الفعلية 800 53 دولار مقابل المخصصات البالغة 500 59 دولار؛ وبالنسبة للفترة 2020/2019، بلغت النفقات في 29 شباط/فبراير 2020 ما قدره 800 58 دولار مقابل المخصصات البالغة 500 59 دولار. وبالنسبة للفترة 2021/2020، يُقترح مبلغ 300 125 دولار، أو زيادة قدرها 800 65 دولار (بنسبة 110,6 في المائة)، وذلك أساسا لإجراء الاستقصاء السنوي لتصورات السكان وتغطية تكاليف مجموعات التركيز، وقد أدرجت الموارد ذات الصلة سابقا تحت بند خدمات الإعلام (A/74/713، الفقرة 62). **وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يجري الدراسة الاستقصائية السنوية لتصورات السكان للقوة المؤقتة كل سنتين، اعتبارا من الفترة 2022/2021؛**

(ب) *السفر في مهام رسمية*: تحت بند السفر في مهام رسمية لأغراض التدريب، بالنسبة للفترة 2019/2018، بلغت النفقات الفعلية 300 136 دولار مقابل المخصصات البالغة 600 215 دولار؛ وبالنسبة للفترة 2020/2019، بلغت النفقات في 29 شباط/فبراير 2020 ما قدره 500 96 دولار مقابل المخصصات البالغة 500 209 دولار، في حين يقترح للفترة 2021/2020 مبلغ 700 205 دولار، أو نقصان قدره 800 3 دولار (بنسبة 1,8 في المائة). وطلبت اللجنة الاستشارية تبريرا للموارد المقترحة تحت بند السفر في مهام رسمية لأغراض التدريب، ولا سيما بالنظر إلى النقص الأخير في الإنفاق تحت هذا البند، ولكنها لم تتلق ذلك التبرير. **وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي للقوة أن تزيد من جهودها للاعتماد على تكنولوجيا التدريب عن بعد، بما في ذلك التداول بالفيديو، وأيضا بالنظر إلى نمط نقص الإنفاق،**

توصي بتخفيض بنسبة 15 في المائة (855 30 دولارا) في الموارد المقترحة للسفر في مهام رسمية لأغراض التدريب؛

(ج) *المرافق والبنى التحتية*: بلغت النفقات الفعلية تحت بند الوقود والزيوت ومواد التشحيم للفترة 2019/2018 ما قدره 700 366 9 دولار مقابل المخصصات البالغة 400 397 8 دولار؛ وبالنسبة للفترة 2020/2019، بلغت النفقات في 29 شباط/فبراير 2020 ما قدره 400 035 10 دولار مقابل المخصصات البالغة 400 915 9 دولار. وبالنسبة للفترة 2021/2020، يُقترح مبلغ 800 472 9 دولار، أو نقصان قدره 600 442 دولار (بنسبة 4,5 في المائة) بسبب الانخفاض المتوقع في تكلفة وقود المولدات مقارنة بالفترة 2020/2019. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن المكاسب التي حققتها القوة المؤقتة في لبنان في الكفاءة كان ينبغي أن تدرج تحت بند المرافق والبنى التحتية، بما يعكس مكاسب تعزى في جملة أمور إلى تركيب ألواح شمسية إضافية والكفاءة في استخدام وقود المولدات الكهربائية (انظر A/73/755/Add.2، الفقرة 31)، ولكنها تلاحظ أن النقصان المقترح في الاحتياجات تحت بند الوقود والزيوت ومواد التشحيم يعزى إلى انخفاض تكاليف الوقود وليس إلى أوجه الكفاءة المتوقعة. **وتأمل اللجنة الاستشارية أن تدرج المكاسب التي تحققها القوة المؤقتة في الكفاءة في مقترح الميزانية المقبل وتوصي بتخفيض بنسبة 10 في المائة (280 947 دولارا) في الموارد المقترحة تحت بند الوقود والزيوت ومواد التشحيم؛**

(د) *النقل البري*: بالنسبة للفترة 2019/2018، بلغت النفقات الفعلية 400 426 4 دولار مقابل المخصصات البالغة 800 380 4 دولار؛ وبالنسبة للفترة 2020/2019، بلغت النفقات في 29 شباط/فبراير 2020 ما قدره 100 038 5 دولار مقابل المخصصات البالغة 600 352 5 دولار؛ وبالنسبة للفترة 2020/21، يقترح مبلغ 200 857 5 دولار، أو زيادة قدرها 600 504 دولار (بنسبة 9,4 في المائة). وتحت بند اقتناء المركبات، يُقترح مبلغ 900 380 1 دولار، أو زيادة قدرها 300 847 دولار (بنسبة 158,8 في المائة)، مقارنة بالمبلغ المعتمد البالغ 600 533 دولار للفترة 2020/2019، لاقتناء 38 مركبة (35 مركبة متوسطة الحجم متعددة الاستعمالات، وحافلتان صغيرتان، ومركبة مصفحة واحدة) كان من المقرر استبدالها تمشيا مع السنة الثانية من الخطة الخمسية لاستبدال الأصول تدريجياً، مقارنة بـ 20 مركبة في الفترة 2020/2019 (A/74/713، الفقرة 64). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه من المقرر استبدال 42 مركبة في الفترة 2020/2019، تتألف من 20 مركبة جديدة ستقتنيها القوة المؤقتة؛ و 22 مركبة منقولة من بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وبعد مزيد من الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأن المركبات الـ 22 لم تعد مناسبة من الناحية التشغيلية كمركبات دورية في مواقع بعثة الاستفتاء (انظر أيضا الفقرة 4 أعلاه). **وترحب اللجنة الاستشارية بنقل المركبات المستعملة من بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وتشجع القوة المؤقتة على مواصلة البحث عن عمليات نقل المركبات غير اللازمة في بعثات حفظ السلام الأخرى، من أجل إرجاء شراء بعض المركبات الجديدة خلال الفترة 2021/2020. ولذلك توصي اللجنة بتخفيض بنسبة 25 في المائة (825 211 دولارا) في الزيادة المقترحة في الاحتياجات البالغة 300 847 دولار تحت بند اقتناء المركبات؛**

(هـ) *تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات*: بالنسبة للفترة 2019/2018، بلغت النفقات الفعلية 000 212 5 دولار مقابل المخصصات البالغة 400 344 6 دولار؛ وبالنسبة للفترة 2020/2019، بلغت النفقات في 29 شباط/فبراير 2020 ما قدره 400 674 5 دولار مقابل المخصصات البالغة 000 507 6 دولار. وبالنسبة للفترة 2021/2020، يقترح رصد مبلغ 400 876 7 دولار، أو زيادة قدرها 400 369 1

دولار (بنسبة 21 في المائة)، وذلك أساسا لاقتناء معدات الشبكات الثابتة وأجهزة الحاسوب الشخصي للاستعاضة عن الأصناف تمشيا مع السنة الأولى من الخطة الخمسية لاستبدال الأصول تدريجيا (المرجع نفسه، الفقرة 67). **وتقر اللجنة الاستشارية بالحاجة إلى استبدال وتحديث المعدات المتصلة بالتكنولوجيا، ولكنها تلاحظ أيضا النقص الأخير في الإنفاق تحت هذا البند، ولذلك توصي بتخفيض بنسبة 10 في المائة (940 136 دولارا) في الزيادة المقترحة في الموارد المخصصة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات؛**

(و) *اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى*: تحت بند تكاليف الشحن والتكاليف ذات الصلة للفترة 2019/2018، بلغت النفقات الفعلية 300 466 دولار مقابل المخصصات البالغة 100 718 دولار؛ وبالنسبة للفترة 2020/2019، بلغت النفقات في 29 شباط/فبراير 2020 ما قدره 300 373 دولار مقابل المخصصات البالغة 900 723 دولار. وبالنسبة للفترة 2021/2020، يقترح مبلغ 500 869 دولار، أو زيادة قدرها 600 145 دولار (بنسبة 20,1 في المائة). **ولم تتلق اللجنة الاستشارية تبريرا كافيا للزيادة المذكورة أعلاه في الموارد، وبالنظر إلى حالات النقص الأخير في النفقات، توصي بالتالي بتخفيض بنسبة 15 في المائة (425 130 دولارا) في الموارد المقترحة تحت بند تكاليف الشحن الأخرى والتكاليف ذات الصلة.**

18 - **وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بملاحظاتها وتوصياتها الواردة في الفقرات 15 و 17 (أ) إلى (و) أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام بخصوص التكاليف التشغيلية.**

خامسا - الاستنتاج

19 - يرد في الفرع الخامس من تقرير الأداء (A/74/675) الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما فيما يتصل بتمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019. **وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقيد لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ 800 30 دولار للفترة من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019، وكذلك الإيرادات/التسويات الأخرى البالغة 600 512 8 دولار للفترة المنتهية في 30 حزيران/يونيه 2019.**

20 - ويرد في الفرع الخامس من الميزانية المقترحة (A/74/713) الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما فيما يتصل بتمويل القوة المؤقتة للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021. **ومع مراعاة ملاحظات اللجنة الاستشارية وتوصياتها الواردة أعلاه، توصي اللجنة بتخفيض الموارد المقترحة بمبلغ 400 659 1 دولار من 500 608 483 دولار إلى 100 949 481 دولار. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغ 100 949 481 دولار للإنفاق على القوة المؤقتة لفترة الاثني عشر شهرا الممتدة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021.**